Al-Farra?'s Multiple Concepts of 'Al-Badal' (Apposition): A Semiotic Analysis

Talal Aljassar

In general, al-Farra? and Sibawaih agree on many of the grammatical concepts and terms. In some cases, however, their terminologies are distinctly non-overlapping; one and the same constructions are conceptualized in different ways. One such term is that which Sibawaih refers to as the badal or "apposition", a term, which in the Sibawaihian sense, has become the accepted term in the Arabic linguistic tradition. This term is not used by al-Farra?. Instead, in his book, *Ma?aaniy al-Qur?aan, al-Farra? explains this* phenomenon using four concepts: *al-tarjama* (translation), *al-tafsir* (interpretation), *al-takrir* (repetition), and *al-radda* (return) or *al-marduwd* (returned). The paper examines al-Farra?'s concepts and attempts to interpret them using the semiotics approach that aims to achieve communication by connecting the sign, the signified, and the referent. Thus, it is not only the semiology of meaning that connects the sign with the lexical meaning, which reveals reasons as to why al-Farra? developed multiple concepts for the badal. It is also revealed that the disagreements between grammarians in the past is a result of their individual and critical viewpoints in their treatment of grammar through various approaches.

تعدد مصطلح البدل عند الفراء من منظور سيميائي(1)

طلال عبد اللطيف الجسار

مدرس، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكويت

الملخّص

عند تتبع آيات القرآن التي أعربها سيبويه والنحاة من بعده بدلاً، نجد أن أبا زكريا الفراء في كتابه الشهير "معاني القرآن" لم يستخدم هذا المصطلح قط، واستعاض عنه بعدة مصطلحات في تعريف البدل أو الإشارة إلى موضوعه في الدرس اللغوي،وجاء عدد هذه المصطلحات في كتابه أربعة، هي: الترجمة، التفسير، التكرير، الرد؛ مما حدا بأحد الباحثين المعاصرين أن يذكر "وحاول بجانب هذه المصطلحات الجديدة التي أراد بها أن يسوي لنحو بلدته صورة متميزة – أن يخالف الخليل وسيبويه." شوقي ضيف.

إلى أي مدى يصح هذا الرأي؟

نقدم في هذه الدراسة قراءة جديدة في مصطلحات الفراء للبدل ومحاولة تفسيرها وتبيان مدى دقة استخدامها في وصف ظاهرة من مظاهر الدرس اللغوي، اعتماداً على أساليب البحث اللساني الحديث مثل السيميائية التي تهدف إلى الإبلاغ والتواصل من خلال ربط الدليل بالمدلول والوظيفة القصدية، وليس سيميولوجيا الدلالة التي تربط الدليل بالمعنى المعجمي فقط؛ مما يكشف لنا عن حقيقة تعدد مصطلحات الفراء وأسبابه حول ظاهرة البدل النحوية.

ومما يكشف لنا في النهاية حقيقة من تاريخ النظرية النحوية العربية في وقت مبكر، ألا وهي أن الاختلاف بين النحويين آنذاك لا يمت في الواقع بصلة كبيرة إلى ما ظهر في القرن الرابع حول وجود مدرستين للنحو العربي (البصرة والكوفة) كانتا تتنافسان على تقعيد النحو ومصطلحاته في اللغة العربية؛ مما أشعل الخلاف بينهما، بل يوضح أن سبب إشكالية اختلاف المصطلح التراثي ناتج من طريقة تفكير النحويين الفردية والنقدية في تعاملهم مع الدرس اللغوي عبر اتجاهات مختلفة، منها دور السياق في توضيح القاعدة النحوية، خاصة أن إمكانية الاجتهاد والإبداع في فهم النصوص كانت مستمرة.

توطئة

لا يُعدّ التراث اللغوي العربي واحداً من أهم الآثار اللغوية الكبيرة في العالم فقط، بل من أعظم مصافي المؤسسات الفكرية المشهود لها في البحث العلمي أيضاً، ويعود ذلك إلى ما للتراث العربي من أصول قديمة ومبكرة في تنظيم دراسة اللغة وكيفية وصفها وصفاً علمياً دقيقاً وما حول هذه الأصول من أسئلة محيطة بها، فكانت مادة شيقة للدراسة في البحوث الغربية؛ لأن وجهات النظر الأوروبية شهدت اختلافات وانقسامات في دراسة هذه الأصول، فمنها من يقول بوجود تأثير كبير من اليونانية والسريانية على التراث العربي، على سبيل المثال Merx 189[2]، وأما بعض الأبحاث الغربية الأخرى فهي منقسمة بين وجود التأثير أو رفضه أحياناً، كما ذكر Kees Versteegh1990 ,1977 [3]، أو رفض ذلك تماماً، كما يجد Carter 1972 [4].

أما مسألة الأصول الخارجية للتراث العربي أولاً، فهي ليست سوى قضية واحدة من القضايا المصاحبة لمسألة البحث في تلك الأصول المبكرة. وأما الثاني، الذي لا يقل أهمية عن الأول، فهو ما يخص الأبحاث المختلفة التي وضعت في إطار التراث نفسه. في هذا المنظور تبلورت المعارضة الكلاسيكية بين البصرة والكوفة، وهما أول مدرستين لغويتين، هنا أيضاً اختلفت الآراء بين العلماء حول ماهيتهما حين أصبحت هذه المدارس حقيقة تاريخية من التراث، سواء كان داخل العالم العربي أم بين الكثير من العلماء الغربيين، فيذكر : " Talmon [5] أن قبول وجود مدرستين في النحو كحقيقة تاريخية ممكن جداً؛ لأننا نجد في العصر العباسي المبكر معسكرين متعارضين من اللغويين في الكثير من التفاصيل النحوية " . أما علماء آخرون مثل Kees Versteegh 1999 ،1993 فيرى بشكل واضح وظاهر تعدد المناهج اللغوية في وقت مبكر، وبالمقابل لا يرفض فكرة تأييد " مدرستين لغويتين " [6].

من ناحية أخرى يُبرهن Owens [7] في كتابه 1988و1990 – وفق آراء الباحث Weil 1913[8] – على أن هذه المدارس اللغوية مفهومٌ معبر عن عملية تنسيق القوانين أو إصلاح

الآراء المتناقضة في النحو، التي أظهرت دراسة تنظيمية وإستراتيجية منهجية منذ القرن 4 الهجري/ 10 الميلادي، مثلاً (الزجاجي في الإيضاح). من هذا المنظور فإن أبا البركات الأنباري – الذي عاش في القرن 6 الهجري/ 11 الميلادي بعد سيبويه والفراء بنحو 400 سنة– لا يقدم في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين) شفافية كاملة أو غير قادر على تمثيل المناقشات الفعلية التي جرت بين النحاة في وقت مبكر، بقدرما هو طريقة وأسلوب لتعليم الطلبة منهجية الجدل اللغوي، ومما يوحي لنا بأن بداية التفكير النحوي العربي التفصيلي في النظرية النحوية العربية في الحقيقة ليس عصر المدارس اللغوية (الكوفة والبصرة)، بقدر ما كان عصر الجهود الفردية في الحقبة المبكرة للنظرية النحوية العربية، التي ظهر منها اثنان من اللغويين الأفذاذ، وهما سيبويه والفراء، فأصبحا علميْن لهذه المدارس التي سُميت "مدرسة البصرة" و "مدرسة الكوفة".

إن ما سنناقشه هنا –بإذن الله– مثال من هذا التفكير النقدي اللغوي، يعكس لنا أسلوب اللغويين المتقدمين الفردي في التعامل مع اللغة فهماً وشرحاً، وهو يوضح أن ما يحدد اللغويين المتقدمين في المقام الأول هو أفكارهم الخاصة في التحليل، لا المنقول عنهم في مكان آخر، فعلى سبيل المثال لم يعلن سيبويه أو الفراء أفكارهما من خلال هاتين المدرستين بل من خلال أعمالهما الخاصة؛ ولذلك قد تجد مخالفة أو اعتراضاً لهما من أهل المدرسة. لأجل ذلك يمكن للمرء أن يفترض أنهما أظهرا أنفسهما لغويّيْن منفرديْن يعمل كل منهما في دائرته الفكرية الخاصة؛ مما يستوجب في النهاية أن ننتبه إلى أنها أفكار لغوية خاصة بهما وليست أفكار مدرسة عامة قام على أثرها تأسيس قواعد اللغة العربية.

ونستنتج مما سبق أن التراث اللغوي العربي يتضمن منظورين في التحليل، يمكن أن يؤخذ بهما بعين الاهتمام، الأول هو التفكيرالنقدي اللغوي الفردي المغمور أو المدفون بنسبة كبيرة، والثاني هو التراث المطوق بالبحوث المختلفة الشاملة والمكررة أحياناً بالنمط نفسه، وما يهمنا في هذه الدراسة هو إبراز الأول المغمور عن طريق عرض نمط من أنماط هذا التحليل والتفكير في التراث اللغوي العربي، الذي – للأسف – ضُرب عنه صفحاً لاحقاً.

مقدمة

تحاول هذه الدراسة أن توضح ظاهرة من مظاهر الدرس اللغوي من تاريخ النظرية النحوية العربية في وقت مبكر، وهي قراءة جديدة في تفسير مصطلحات الفراء المتعددة حول ظاهرة البدل النحوية، التي لم تأخذ نصيباً من البحث والتبيين بشكل كافٍ على الرغم من جهود العلماء القدماء والباحثين المعاصرين واجتهادهم في دراسة المصطلحات النحوية، ومِن ثَـمّ بيان دقتها في الاستعمال ووصف الظاهرة اعتماداً على الدراسة السيميائية التي تهدف إلى الإبلاغ والتواصل من خلال تقريب الدليل بالمدلول، وليس سيميولوجيا الدلالة التي تربط الدليل بالمعنى المعجمي فقط؛ مما يميط اللثام في النهاية عن مثالٍ بيِّنٍ للتفكير الفردي في دراسة اللغة في وقت مبكر والتعامل مع الدرس اللغوي عبر اتجاهات مختلفة منها أثر السياق في توضيح الدرس النحوي، ولاسيما أن إمكانية الاجتهاد والإبداع والتقويم في فهم النصوص مستمرة. إن محاولة دراسة أفكار هؤلاء اللغويين في وقت مبكر عبر أعمالهم الخاصة لا المنقول عنهم تُعين على فهم نشأة النظرية النحوية العربية وكيفية تطورها.

1 - وظيفة البدل في اللغة العربية (9)

1-1 - معنى "البدل" في اللغة العِوَض

أما في الاصطلاح النحوي فهو "تابع لكلمة قبله في الإعراب، إلا أنه هو المقصود بالحكم الإعرابي وبلا واسطة". وأما تفسير هذا التعريف؛ أي إن البدل يندرج تحت باب التوابع في الدرس النحوي، مثل الصفة والتوكيد والعطف، فهو يتبع المبدل منه، الكلمة التي قبله، في الإعراب، إلا أن البدل يختلف في الحقيقة عن الآخرين بأنه المقصود بالحكم الإعرابي لا المبدل منه، أي: عكس وظيفة الصفة والتوكيد، فإنهما تابعان مكملان للمتبوع المقصود في هذه الحالة بالحكم الإعرابي أولاً، وأما "لا واسطة"؛ أي لا يوجد فاصل كحرف عطف بين البدل والمبدل منه، وتوضيح ذلك في الآتي:

1-1-1

القائد	عمر	عادلٌ
المبدل منه	البدل	
المتبوع ⟵	التابع	

2-1-1

عمر	قائد	عادلٌ
	الموصوف	الصفة
المتبوع ⟶		التابع

وأما الغرض من البدل فهو زيادة بيان ذات المتبوع الذي يسبق البدل في الحديث وإيضاحها، فيرفع عنه بعض النقص، على سبيل المثال، في المثال الأول لو قال المتكلم: "القائد عادلٌ" لفهمنا مراده، لكن يبقى بعض النقص في المعنى، فالمستمع يتطلع لمعرفة هذا القائد؛ لأن القادة المتصفين بالعدل كثيرون، ولكن حين يقول المتكلم: "القائد عمر عادل" يتبيّن أن المقصود الأساسي في هذه الجملة هو "عمر" الذي يُنسب إليه العدل وليس لفظ القائد، ولأجل تحقيق هذا الغرض لا يصح البدل إلا إذا أفاد زيادة بيان وتوضيح على المبدل منه، فلا يصح في مثل:

1-1-3 - "يا سعدُ سعد أنت طالب ناجح" أن نعرب كلمة "سعد" الثانية بدلاً.

1-2 - إعراب البدل

ولأن المبدل منه يسبق البدل في سياق الجملة، فيستمد إعرابه بحسب موقعه في الجملة، وأما حركة إعراب البدل فتكون موافقة تماماً لحركة إعراب المبدل منه رفعاً أو نصباً أو جراً.

2 - البدل عند سيبويه

إن من الأهمية بمكان قبل أن نبدأ رحلة البحث مع الفراء أن نتعرض سريعاً لما ذكره سيبويه (187/ 803) في شرحه حول البدل[10]؛ فقد اعتمد النحاة على سيبويه تحديداً

ولم يبتعدوا عنه كثيراً في شروحهم لتقعيد قواعد العربية مثل المبرد[11] (286/ 899) وابن السراج[12] (316/ 929)، الذي بلغ شرحه للبدل النقل الحرفي منه، سواء في المصطلحات التي ذكرها سيبويه أو في وظيفة البدل في اللغة ثم أقسامه؛ مما قد يسهم في النهاية إلى فهم طريقة التفكير النقدي الفردي لدى الفراء في التعامل مع اللغة التي أشرنا إليها في المقدمة في وقت مبكر من النظرية النحوية العربية، ولاسيما أن سيبويه والفراء معاصران، وهما علمان من أعلام العربية المتقدمين.

ذكر سيبويه البدل في كتابه في مواضع متفرقة ولم يضعه في موضع معين، فيذكر أولاً[13]:

(هذا باب من الفعل يُستعمل في الاسم ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول)

يبين سيبويه هنا سبب إعراب البدل؛ ذلك أن العامل الإعرابي الذي يؤثر في إعراب الاسم الأول؛ أي: المبدل منه، يبقى عاملاً ومؤثراً إعرابياً أيضاً على الاسم الآخر؛ أي: البدل، كما في التوضيح الآتي:

1-2

رأيتُ	أخاك	زيداً
الفعل	الاسم الأول	الاسم الثاني
العامل الإعرابي	المبدل منه	البدل

فالجملة في 2-1- على تقدير سيبويه:

رأيت أخاك رأيت زيداً

2-2 - أقسام البدل عند سيبويه

2-2-1 - بدل كل من كل، ويُسمى بدل المطابقة؛ بمعنى أن تكون كلمة البدل مساوية للمبدل

منه في توضيح ذات المتبوع، وبالمقابل يمكن حذف المبدل منه والاكتفاء بالبدل؛ لأن البدل مستقل بنفسه وليس تكملة للمبدل منه مثل عمل الصفة، على سبيل المثال:

2-2-1-1 - جاء أخوك زيدٌ.

2-2-1-2 - ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾.

2-2-2 - بدل بعض من كل، ويكون البدل فيه جزءاً من المبدل منه، سواء كان هذا الجزء قليلاً أم مساوياً أم أكثر من المبدل منه، وفي هذا القسم لا بُد أن يحتوي البدل على ضمير ظاهر أو مقدر يرجع إلى المبدل منه، على سبيل المثال:

2-2-2-1 - رأيت قومك ثُلُثَيْهم.

2-2-2-2 - رأيت زيداً وجهَه.

ويذكر سيبويه في بدل بعض من كل "رأيت قومك ثُلُثَيْهم"، أن المتكلم هنا يُبيّن من الذي رأى من القوم، ويرفض كلمة "أباه" في:

2-2-2-3 - رأيت زيداً أباه.

أن تكون بدل بعض من كل؛ لأن الأب غير زيد؛ فهو لا يبينه وليس جُزءاً منه.

2-2-3 - بدل الاشتمال، وهو حين يقصد المتكلم تحديد أمرٍ معينٍ أو وصفٍ طارئ من الأمور أوالأوصاف المتعددة التي تتصل بالمبدل منه، ويشتمل عليها إجمالاً، لكن ليست جزءاً أصيلاً في تكوينه المادي، وهنا يتبين موضع الاختلاف بين بدل الاشتمال وبدل بعض من كل، ويجب أن يحتوي بدل الاشتمال أيضاً على ضمير يرجع إلى المبدل منه، على سبيل المثال:

2-2-3-1 - سُرق زيدٌ فرسُه.

2-2-3-2 - أعجبني عمرُ عدلُه.

2-2-4 - البدل المباين، وهو ثلاثة أقسام[14]، وهي غير موجودة في القرآن بل في حديث الناس.

3-2 - ملاحظات حول البدل

كتب سيبويه بعض الملاحظات المتعددة في خصائص البدل في الدرس اللغوي، ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى بعضها سريعاً، لما لها من فائدة، ومن ذلك:

- لا يحتاج البدل والمبدل منه إلى التطابق في التعريف والتنكير كما في الصفة والموصوف؛ لأن البدل منقطع من المبدل منه، ويأتي على تقدير أن يحل محله، لذلك يجوز أن يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة، مثلاً:

1-3-2 - ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ (15)

فصراط الثانية بدل من الأولى، وهي معرفة بالإضافة، بينما الأولى نكرة.

- أو قد يكون البدل نكرة، والمبدل منه معرفة.

2-3-2 - ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾ (16)

فالملاحظ أن كلمة الناصية الأولى معرفة، بينما ناصية الثانية نكرة، وهي بدل نوعه كل من كل(17).

- أو يكون كلاهما معرفة.
- أو كلاهما نكرة.
- يجوز كذلك أن يكون المبدل منه ضميراً والبدل ظاهراً، كما في المثال الآتي:

3-3-2 - مررتُ به زيدٍ.

2 - البدل عند الفراء

يُعدّ الفراء (207/822) من علماء النحو خلال الحقبة المبكرة من تاريخ النحو العربي، وكان معاصراً لسيبويه، وكتابه مشهور في تاريخ النحو العربي باسم "معاني القرآن"، إلا أننا نجد خلال تفسيره لآيات القرآن أن بعض مصطلحاته لا يمكن تفسيرها ضمن نطاق البحث النحوي التقليدي؛ أي نحو الجملة، بل إن هذه المقولات أو المصطلحات متعلقة

تماماً ببنية الخطاب، وبالمقابل لا يمكن أن ننفتح عليها ونصل إلى تأويلها إلا من خلال مناهج بحثية لسانية حديثة تهتم بتفسير النص، مثل السيميائية (Semiotik)، أوالتداولية (Pragmatik)، أو تحليل الخطاب (Diskursanalyse)، وهو ما تطمح إليه هذه الدراسة بل هو هدف من أهدافها؛ أي استعمال مناهج بحث جديدة في الدرس اللغوي لإعادة النظر في التراث اللغوي العربي القديم وكشف بعض عناصر القوة المختبأة فيه، موضحاً أن بعض علماء العربية المتقدمين لم يقف في تحليله اللغوي على نحو الجملة فقط، بل اعتمد أيضاً على السياق والنص في توضيح فكرة أو مصطلح، إلا أن بعض هذه الأفكار والتحليلات بدت غير مهمة كثيراً وتم إهمالها عند علماء القرن الرابع مثلاً، ولا سيما بعد ما ظهر من شبه اتفاق في تقعيد قواعد اللغة العربية.

ولأجل ذلك نجد من يصف الفراء عالم النحو واللغة بـ"المتفلسف"؛ فقد ذكر- على سبيل المثال- القفطي في ترجمة الفراء قولاً مهماً لأبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (904/291) حول الفراء يستحق التَفَكَّرَ: "وكان الفراء يتفلسف في تأليفاته وتصنيفاته، حتى يَسْلُك في ألفاظه كلام الفلاسفة"[18]. ومع أن هذه المقولة قد استشهد بها أيضاً كثير من كتاب السير، كابن النديم، وياقوت والبغدادي والزبيدي والأنباري والسيوطي[19] عند تناول سيرة الفراء الذاتية، فإنني لم أجد أثراً لهذه المقولة في كتب ثعلب المنشورة، وهي "مجالس ثعلب" تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون، أو "الفصيح" تحقيق د. عاطف مدكور، أو "قواعد الشعر".

على أية حال يجب ألا تمر عبارة ثعلب السابقة عن القفطي مروراً سريعاً؛ لأنها تمس واقعاً حول الفراء، وفي المقابل ينتج منها سؤال مهم، وهو: ماذا قصد ثعلب بهذه العبارة؟ وهذه العبارة أهي عتاب للفراء؟ أم انْتِقاص؟ مع العلم أن عبارات المديح والإطراء التي يحملها ثعلب للفراء والتي نقلها كُتاب التراجم كبيرة، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقوم بتوجيه تلك العبارة ومحاولة توضيحها على النحو الآتي:

1 - ربما عبر ثعلب عن رأيه بصراحة على أساس انطباعه الخاص وتحليل كتابات "الفراء"، وليس على أساس رأيه في السيرة الذاتية للفراء.

2 – لم يكن قول ثعلب عتاباً للفراء بقدر ما كان وصفاً لحقائق .

3 – ذكر القفطي في ترجمة ثعلب أنه قرأ وحفظ كتب الفراء، لذلك تأتي عبارة " يسلك في تصانيفه " مفتاح السر هنا؛ أي إن ملاحظة ثعلب لم تتطرق إلى ظاهرة هامشية في كتابات " الفراء " بل على الإجمال .

4 – لا نعرف في الحقيقة الكثير عن المرجعية المعرفية لثعلب في الفلسفة، ومع ذلك يمكننا الافتراض أن بعض الألفاظ في كتابات " الفراء " بدت غير نحوية لسمعه، مما جعله يصنفها على أنها منتمية إلى ميدان الفلسفة لا النحو، ولذلك لو قلنا إنه يقصد ألفاظاً محددة في كتابات " الفراء " على أنها غير نحوية فهذا يعني أنها تنتمي إلى مصطلح فني غريب عن علم النحو لكل من الكوفة والبصرة [20] .

على كل حال من الصعوبة بمكان تعيين الأسباب التي دعت ثعلب لهذا القول، ولا سيما أنه لا توجد أية دلائل أو آثار فلسفية قاطعة فيما وصل إلينا من الفراء، فعلى سبيل المثال يذكر Michael G . Carter أنه لم يجد آثاراً للتعليم الفلسفي عند الفراء واستنتج هذه الأقوال التي ربما كانت نوعاً من التهم تستهدف النحويين أحياناً [21]، بينما تحدث المخزومي عن الفلسفة الكلامية التي قد تُستنبط من أسلوب الفراء أحياناً في المناقشات والعروض . إلا أنه بعد النظر والبحث في كتاب معاني القرآن يمكن القول هنا : أزعم أن سبب مقولة ثعلب تلك، إلى جانب ما يُنسب إلى الفراء من صعوبة، تقع بسبب بعض مصطلحاته المتعددة، وهي في الحقيقة مصطلحات سيميائية براجماتية بحسب ما تَكَشَّفَ لنا وربما لم يُفهم الدقة آنذاك في استعمالها، لأنها تقوم على العناية بالمعنى والسياق وليست نحوية قاطعة، وبالمقابل لا تُستوضح إلا من خلال النص كاملاً والربط بين أجزائه، ومما قد يوضح ذلك مصطلحاته عن البدل، التي نبحثها هنا .

وفي ما يخص موضوع هذ البحث نجد عند تتبع آيات القرآن التي أعربها سيبويه والنحاة من بعده بدلاً، أن أبا زكريا الفراء في كتابه " معاني القرآن " لم يستعمل هذا المصطلح قط، واستعاض عنه بعدة مصطلحات في تعريف البدل أو الإشارة إليه في الدرس اللغوي، وجاء عدد هذه المصطلحات في كتابه أربعة، هي : الترجمة، التفسير، التكرير،

ردّ على، مما حدا بأحد الباحثين المعاصرين أن يقول "أكثر من تسمية البدل تكريراً وتبييناً وتفسيراً وترجمة، وكأنه بكل ذلك كان يريد أن يشرح معناه، . . . وحاول بجانب هذه المصطلحات الجديدة التي أراد بها أن يسوي لنحو بلدته صورة متميزة، أن يخالف الخليل وسيبويه في تفسيرهما وتحليلهما لكثير من الألفاظ "[22].

إلى أي مدى يصح هذا الرأي؟ ومن ثم أأراد الفراء فعلاً من خلال المصطلحات المتعددة أن يُقدم تعريفاً للبدل أم قصد هدفاً آخر عميقاً من وراء ذلك؟

3 - مصطلحات البدل عند الفراء

1-3 - الترجمة

وهو مصطلح عند الفراء يواجهه القارئ في توضيح البدل، ونجد استعمال هذا المصطلح في الأمثلة الآتية:

1-1-3 - قال تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾[23].

قال الفراء[24]: كلمة الكواكب مجرورة؛ لأنها ترجمة عن زينة.

2-1-3 - ذكر الفراء مثالاً[25]: "عندي خُرسانيّةٌ جارية" ثم قال: جارية ترجمة عن خرسانية.

3-1-3 - وضح الفراء في قول الشاعر[26]: "لميّة موحشاً طللٌ"، أنه يجوز أن يكون الاسم (موحش) مرفوع بالضمة فيصبح الطلل ترجمة عنه[27].

4-1-3 - ﴿وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِى ﴿٣٠﴾﴾[28].

وذكر[29] هنا: "وإن شئت جعلت هارون مترجماً عن الوزير".

في البداية يتشابه هذان الاسمان في المعنى "ترجمة" مصدر و "مترجم" اسم فاعل، فكلاهما من الفعل "ترجم"، لذلك لا يوجد فرق كبير بينهما في اللغة، وتم اختيار "ترجمة"؛ لأنه الأكثر تداولاً من الآخر عند الفراء، وأما اللافت للنظر بحسب السياقات التي وردت فيها أمثلة مصطلح "الترجمة" أن المبدل منه دائماً نكرة، "زينة،

خرسانية، موحش، وزيراً" ، وهذا السبب في استعمال الفراء له على الأغلب، أي حينما يكون المبدل منه نكرة، فيأتي البدل توضيحاً لهذه النكرة، فأما أن يكون البدل معرفة لتمام الوضوح أو نكرة تفيد التخصيص؛ أي كالترجمة في عملها في توضيح المبهم والغامض فيما قيل، ومن هنا يتضح أن الفراء اعتمد على فهم السياق ليصف وظيفة البدل هنا.

2-3 - التفسير

مصطلح آخر استعمله الفراء في كتابه، للدلالة على البدل ، ومما قال في ذلك:

3-2-1 - ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[30] .

ذكر الفراء[31] أن النار مرفوعة؛ لأنها مبتدأ وهو الإعراب الأفضل، لكن يجوز أن تكون مجرورة بالكسرة؛ لأنها معرفة فسرت كلمة "شر" النكرة، وهو على قولك: "أفأنبئكم بشر من ذلكم بالنار" . فالفراء يجد -بحسب الإعراب الثاني الذي قدمه- جواز الجر في إعراب النار؛ لأنها تفسير للشر؛ أي بدل منه. ومن الملاحظ أن الأخفش والزجاج قد ذكرا في إعراب "شر" رأي الفراء، مرفوع؛ أي "هي النار" ولو جرّ على البدل كان جيداً[32] .

3-2-2 - ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾[33] .

تأتي في البداية هذه الآية بأسلوب الشرط، و"يلق" فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الشرط، ويذكر النحويون باتفاق أن "يضاعف" فعل مضارع أيضاً مجزوم[34]؛ لأنه بدل من الفعل "يلق" ، أما الفراء[35] فيوضح أن "يضاعفْ" "مُفسّر للمجزوم" ؛ أي: فسّر معنى الفعل المجزوم "يلق" دلالياً، وذلك بمضاعفة العذاب، ومن ثم هذا البيان زاد معنى الفعل "يلق" وضوحاً وكشف المراد منه.

3-2-3 - ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾[36] .

ذكر النحاة[37] أن لـ: "الجن" إعرابين، أما الأول فعلى تقدير أن الفعل "جعل" من مجموعة "ظن وأخواتها" ، التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وبالمقابل يكون إعراب "الجن" مفعولاً به منصوب بالفتحة، والتقدير: "جعلوا لله الجِنَّ شركاء" حتى

يستقيم المعني، وأما الثاني فجائز أن تكون الجن بدلاً من شركاء، واختار الفراء[38] أن "الجن" تفسير للشركاء، ثم إن شئت جعلت نصبه مفعولاً ثانياً.

نلمس في هذه الآية تحديداً أهمية السياق عملية في تفسير المصطلح النحوي عند الفراء؛ فعند سيبويه والنحويين – كما جاء آنفاً– يقوم البدل مقام المبدل منه، فيمكن لك أن تُسقط المبدل منه وتكتفي بالبدل، إلا أنه هنا لا يمكن إسقاط شركاء والاكتفاء بالجن؛ لأن المعنى يظل مشوشاً وغامضاً، فلا معنى لقولنا "وجعلوا لله الجن". فضلاً عن ذلك فإن مفردة "Lexem" شركاء وحدها لا تقدم المعلومات المناسبة عن هؤلاء الشركاء، وتحتاج إلى الجن بشدة لتوضيح ذلك، لذلك قال الطبري[39]: "الجن تفسير للشركاء"؛ لأن السؤال الذي سيكون مطروحاً مَن هؤلاء الشركاء؟

هل هم مثلاً؟
- الملائكة ←
- الناس ←
- الجن ←
- غير ذلك ←

لذلك كما يظهر أن الفراء اعتمد هنا على دور السياق في تحقيق التماسك النصي لتقديم اسم البدل أو تحديده بأنه تفسير.

3-2-4- ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ﴾[40].

ذكر الفراء[41] أن "الذكر" تفسير للزوجين؛ فكلمة "الزوجين" بمفردها مبهمة وغامضة المعنى نوعاً ما، إذا توقف سياق الآية عندها، فيُصبح من الصعوبة تحديد مَن هذان الزوجان، الذي قد يُشير إلى أي نوعين أو ضربين في الحياة؛ لأجل ذلك استُلزم تفسير القصد بدقة وهو الذكر والأنثى.

3-2-5- ﴿وَإِذۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُقَتِّلُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ﴾[42].

جعل الفراء[43] "يقتلون" تفسيراً لـ"يسومون"؛ لأنه يُفسر صفة سوء العذاب ويوضحها، وهو قتل الأبناء، إلى جانب ذلك نوه أن طرح حرف العطف / و/ يؤكد ما

ذهب إليه في إعرابه، ويعني بذلك أن وجود حرف العطف بين المبدل منه والبدل يمنع وقوع البدل، لكن جاءت الآية بلا حرف عطف قبل الفعل "يقتلون".

3-2-6 - اضرب الفراء[44] مثلاً لعدم جواز وقوع التفسير، حينما يكون بين البدل والمبدل منه حرف عطف كالواو، فإن جاء بينهما حرف عطف فلا يصح أن يكون تفسيراً:

3-2-6-1 - عندي دابتان بغل وحصان.

3-2-6-2 - عندي دابتان وبغل وحصان.

تقع "بغل" في المثال الأول تفسيراً لقوله "دابتان" النكرة؛ لأنه لم يفصل بينهما حرف العطف / و/ ، أما في المثال الثاني فلا يصح أن تكون تفسيراً مع وجود حرف العطف.

3-2-7 - ﴿وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴿٢٨﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا﴾[45].

يوضح الفراء[46] أن "جهنم" "منصوبة على التفسير"؛ لأنها فسرت ماهية دار البوار.

في الفرق بين الترجمة والتفسير

لم يستعمل الفراء مصطلحي الترجمة والتفسير في توضيح البدل اعتباطاً، بل يوجد بينهما خيط دقيق من الاختلاف، ولا نستطيع في الحقيقة أن نكشف عن هذا الاختلاف بينهما إلا من حيث النوع والطريقة التي استعملها الفراء في توضيحهما، وذلك على النحو الآتي:

بالنسبة إلى مصطلح "ترجمة"، كما ظهر من أمثلته أن المبدل منه في سياق نكرة دائماً، فتبرز وظيفة البدل بعده بإزالة الغموض عن هذه النكرة، وكأنه يعادل وظيفة فعل الترجمة في رفع الغموض عما قيل.

أما مصطلح "التفسير" فيظهر في توضيح المعنى ورفع احتمال الخطأ أو الخلل في فهم "المبدل منه"، الذي لا يتعلق بفئة نحوية معينة، بل قد يكون نكرة أومعرفة أو فعلاً

أو جملة، وبالمقابل لا يتعلق الارتباط بين البدل والمبدل منه في علاقة نحوية صرفة فقط، بل سيميائية في إبراز تجليات إيقاع المعنى للمبدل منه؛ مما يكشف لنا بعض المظاهر الخطابية كنوع الصور والمسارات الصوريّة في المبدل منه، كما في المُخطط الآتي:

البدل (التفسير) في الأمثلة السابقة	وظيفة البدل في السياق أوالهدف منه	المبدل منه
النار	بيان ماهية	الشر
الفعل المضارع "يضاعف"	نتيجة	اللقاء
الجن	نوع	الشركاء
الزوجين	جنسهما	الذكر والأنثى
القتل	نتيجة	السوم
بغل وحصان	نوع	الدابتان

نستخلص من أمثلة مصطلح التفسير، أنه يُحقق مبدأ التعاون في الحديث "Kooperationsprinzip"[47]، الذي يُعد من المفاهيم التي تهتم بها التداولية[48] في إنجاح المحادثة، وإيصال المعنى الكافي في الحوار من خلال المساهمة في الحدث الكلامي المتواصل بلا نقص في كمية المعلومات؛ مما قد يسبب عائقاً في التواصل بين المتخاطبين، الذي يتطلب من المتكلم أن يكون واضحاً، متجنباً الغموض واستبهام التعبير، فيُحقق الفعالية القصوى في تواصل مثالي. ويتصل هذا المبدأ بمصطلح "التفسير"، الذي يقوم وفق سياقه بتوضيح أكثر لماهية المبدل منه، فيدفع أمام المُخاطَب أي غموض أو إيهام في معنى المبدل منه وإن كان معرفة؛ مما يقدم لنا تصوراً في النهاية بعد تحليل أنساق كلا المصطلحين "الترجمة" و "التفسير" بأنهما مرتبطان بالعلامة السيميائية لا بنحو الجملة؛ لأنهما يقدمان وظيفة تواصلية في العلاقات المتبادلة بين أجزاء النص.

3-3- التكرير

أشهر مصطلح من مصطلحات الفراء في وصف البدل عند النحويين، وأكثرها استعمالاً من قبله، ولفظ "التكرير" مصدر للفعل "كرّر"؛ أي أعاد الشيء نفسه مرة أخرى. فما العلاقة بين دلالة المصطلح ووظيفته عند الفراء؟ في الواقع لقد جمعت

أغلب أمثلة مصطلح التكرير في كتابه، وعليه سنحاول بعد عرضها الإجابة عن السؤال المطروح.

3-3-1 - "مررتُ بعبد الله غيرِ الظريف" .

ذكر الفراء[49] أنه "لا تصح إلا على التكرير"، ويقصد بذلك "غير"، والسبب أن "عبد الله" اسم معرفة مؤقت، بينما "غير" اسم نكرة غير مؤقت[50]، وبالمقابل لا تصح أن تكون "غير" صفة لمعرفة، وعليه فيبدو التقدير هو تكرار العامل الإعرابي نفسه الذي أثر في إعراب المبدل منه "عبدالله" مع البدل "غير" مرة أخرى. أي حرف الجر / ب/ :

- مررتُ بعبدِ الله بغيرِ الظريف.

3-3-2 -﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ ﴾[51] .

يقول الفراء[52] "فرفع الجنات باللام"، يريد أن "جنات" مبتدأ خبره جملة الاسم الموصول "للذين اتقوا"، ثم يقدم في هذه الآية تصوراً جديداً لإعرابيْن مختلفيْن، لكن في حالة حدوث تقديم وتأخير في الآية، فيذكر أولاً: "فلو قدّمت الجنات قبل اللام لجاز الخفض"؛ أي: قبل جملة الاسم الموصول "للذين"، وعلى نية تكرار العامل الإعرابي؛ أي: حرف الجر / ب/ ، فتكون بدلاً من "خير"، وستصبح الجملة كما قال:

- ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾.

ثم يُضيف ثانياً "النصب على معنى تكرير الفعل بإسقاط الباء"، أي:

- ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ . . . جَنَّاتٌ ﴾.

ومما يُلحظ قول الفراء "تكرير الفعل"، -انظر لاحقا ج. التكرير لغير البدل-. وبالمقابل أعرب نحاة آخرون "جنات" بدلاً[53].

3-3-3 -﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةً ﴾[54] .

قال الفراء: [55] "إن شئت نصبت على التكرير، اصطفى ذرية بعضها من بعض".

أي : فكأنك قلت :

– إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ . . . اصطفى ذُرِّيَّةً .

وبحسب قواعد اللغة العربية تقع " ذرية " بدلاً من آدم أو من نوح[56] .

إلى جانب ذلك تابع الفراء شرحه ، " ومثله مما أُضمر فيه شيء فألقي قوله : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾[57] . " وهنا يتحدث عن ضمير مضمر في 3-3-3 قد أُلقِي ، وتقديره " فيها " ، لذلك استشهد بالآية السابقة الموازية لها في الاستعمال أو السياق على وفق رأيه ، قد ذُكر فيها هذا الضمير المضمر :

لذلك يمكن أن نفسر أو نفهم الآيتين بتركيب جديد يوضح البدل ، وهو كالآتي :

– إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى فيها ذرية .

– وَاسْأَلِ فيها الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا .

يتبين من هذين المثالين أن البدل قد أتى بصيغتين بعد إعادة تركيب الجملة ، إما على تقدير إعادة العامل الإعرابي الفعل ، وإما إبدال ظاهر من مضمر .

3-3-4 -﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[58] .

أعرب سيبويه[59] وغيره[60] " قتال " بدلاً ، وأما الفراء فيقول[61] " عن قتال فيه بالتكرير " ؛ بمعنى تقدير عامل الإعراب وهو حرف الجر " عن " ؛ أي :

– " يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ عَنْ قِتَالٍ فِيهِ " .

وهذا المثال يوضح أهمية تقدير العامل الإعرابي المحذوف في السياق لإعادة تصور الجملة للدلالة على صحة الإعراب ، وذكر الزجاج بوجود قراءة بالرفع ؛ أي : (قلْ قتالٌ فيه كبيرٌ) قتال مرتفع بالابتداء ، وكبير خبره[62] .

3-3-5 - **ذريني ، إن أمركِ لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مُضاعَا**[63]

ذكر سيبويه[64] هذا المثال في حديثه عن البدل ، والشاهد هنا إبدال الاسم الظاهر

" حلمي " من الضمير وهو ياء المتكلم / ى/ في الفعل " ألفيتني " ، وهو بدل اشتمال ؛ لأن ياء المتكلم تعبر عن شخص من صفاته الحُلُم .

وأما الفراء[65] فقد استشهد بهذا البيت ، وقال إن " حلمي منصوب على بالإلقاء على التكرير " ، ويقصد بإلقاء الفعل ؛ أي : العامل الإعرابي المقدر في سبب نصب " حلمي " ، فيكون تقدير الجملة عنده :

– وما ألفيتني ألفيتِ حلمي مضاعا .

3-3-6 -﴿ أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[66] .

يذكر الفراء[67] أن إعراب الاسم الموصول " الذين " الرفع ، لكن " النصب في كل ذلك جائزعلى الاتباع للاسم الأول وعلى تكرير إنّ " ؛ أي :

– إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ إنّ الذين آمنوا .

وقد أعرب النحاس " الذين " بدلاً من أولياء[68] .

3-3-7 - ﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ ﴾[69]

قال الفراء[70] إن للمصدر المؤول إعرابين ، الأول الجر ، وذلك " فأن ترده على الهاء التي في " به " على التكرير على كلامين " ، وفي هذا المثال مصطلحان من مصطلحات الفراء التي يستعملها للإشارة للبدل ، وهما رد و التكرير ، فأما رد فنناقشه لاحقاً ، فهنا أن يكون المصدر المؤول في محل جر بدل من الضمير المتصل / هـ/ به ، وعند إعادة تركيب الجملة ، تصبح كما قال الفراء :

– بِئْسَمَا اشتروا أنفسهم بالكفر .

والثاني " وأما الرفع فأن يكون مكروراً أيضاً على موضع " ما " التي تلي بئس " ؛ أي أن يكون المصدر المؤول في محل رفع على أنه المخصوص بالذم .

– بئس شراءُ النفس الكفرُ .

يستعمل الفراء في هذا المثال التكرير لتوضيح عدة توجيهات نحوية، ولذلك قال "على كلامين" ؛ بمعنى على سياقين وبإعرابين متباينيْن؛ مما يستلزم إعادة تركيب الجملة وتحديد العامل الإعرابي؛ لمعرفة سبب الإعراب، ومما يُلحظ أن الإعراب الثاني ليس بدلا، فتبين أن هدف الفراء من التكرير هو الإعراب الأول ، وليس الثاني؛ ولذلك قال "على كلامين" .

8-3-3 -﴿ لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾[71] .

أعرب النحاة "بيوتهم" بدلاً مِن الاسم الموصول "مَنْ"[72]، وقال الفراء[73] إن "اللام مكررة في لبيوتهم" ، لكن في السياق نفسه استشهد بآية تماثلها في الإعراب بحسب رأيه (3-3-4) التي ذكر أنها على التكرير .

9-3-3 -﴿ إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾[74] .

يوضح الفراء أن قراءة الحسن بن علي –رضي الله عنه– بالرفع، "أُمّتُكم أُمّةٌ واحدةٌ" على أن يجعل أمة خبراً ثم يكرّر ،على الأمة الواحدة بالرفع على نية الخبر أيضاً كقوله: ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾ ﴾[75]، وفي قراءة أبيّ فيما أعلم "إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ، نَذِيرٌ لِّلْبَشَرِ" الرفع على التكرير "[76] .

يُفهم من تعليله لقراءة رفع أمة واحدة على أنه إما خبر ثان للحرف الناسخ، وإما في محل البدل بعد تقدير إعادة العامل الإعرابي، لهذا قال "يكرر على نية الخبر" ، ثم ضرب مثلاً بآيتين تملكان سياقاً مشابهاً على وفق رأيه، فقرأ حفص "نزاعة" و "نذير" بالنصب، لكن بالمقابل يجوز أيضاً الرفع في "نزاعة" و "نذير" على التكرير، فتكونا بالرفع إما خبر ثان للحرف الناسخ، وإما في محل البدل.

10-3-3 - ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ ﴾[77] .

قال الفراء[78] إن "قدره" بالرفع، لكنه أجاز النصب فيه، "ولو نصب كان صواباً على تكرير الفعل على النيّة، أي ليعطِ الموسعُ قدرَه، والمقترُ قدرَه" . ومما يلحظ أن الفراء قدّر عاملاً إعرابياً ليس موجوداً في الآية؛ أي: الفعل "ليعط" ، ليكون على نية تكريره

وإنما قدره موافقة في المعنى. وفي السياق نفسه قال: "وهو مثل قول العرب: أخذت صدقاتِهم، لكل أربعين شاةٌ شاةٌ، ولو نصبت الشاة الآخرة كان صواباً". وهو يقصد:

- أخذت صدقاتِهم، لكل أربعين شاةٌ، أخذتُ شاةً.

بحسب الحالة الإعرابية التي قدمها الفراء، لم يأتِ مصطلح تكرير هنا من أجل الإشارة إلى البدل، بل هدف إلى تقدير العامل الإعرابي، انظر لاحقاً ج. التكرير لغير البدل.

3-3-11 - ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾[79].

ذكر الفراء أنه رفع مستأنف؛ أي: ولكم شهر رمضان، ثم قال الفراء: "قرأ الحسن نصباً على التكرير: وأن تصوموا شهر رمضان خير لكم، والرفع أجود"[80].

في الحقيقة إن تفسير الفراء لهذه الآية مما يُحتار فيه، فهو قد استخدم التكرير، لكن لم يوضح أين المبدل منه، ولا توجد إشارة قريبة لهذا المبدل منه، فضلاً عن ذلك أن الوجه الذي ذكره الفراء لا يأتي على التكرير، بل رفض بعضهم أن يكون مفعولاً للمصدر المؤول "أن تصوموا"، قال النحاس في هذا: "لا يجوز أن تنصب شهر رمضان بتصوموا؛ لأنه يدخل في الصلة، ثم يُفرق بين الصلة والموصول"[81]. وهو يقصد أن "تصوموا" صلة لأن المصدرية، وقد فُصلت بين معمول الصلة وبينها بالخبر الذي هو "خير"؛ لأنّ أن تصوموا في موضع مبتدأ، أي: وصيامكم خير لكم. لكن بعد مراجعة تبين أن الأخفش قد ذكر[82] أن شهر رمضان تفسير لأيام معدودات ويجوز نصبه، وذكر الزجاج[83] في تفسيره، "ومن نصب "شهر رمضان" نصبه على وجهين، أحدهما، أن يكون بدلاً من من أيام معدودات"؛ ولذا أجاز الأخفش والزجاج أن "أياماً" منصوبٌ على الظرف، والعامل فيه إضمار فعل يدل عليه الصيام قبله؛ أي:

- كُتب عليكم أن تصوموا أياماً معدودات شهرَ رمضان.

أما الوجه الأخير الذي ذكره الفراء في إعراب "شهر رمضان" بعد الرفع و التكرير، فهو النصب؛ أي على الظرف، فقال[84]: "وقد تكون نصبا من قوله "كتب عليكم الصيام"

" شهر رمضان " توقع الصيام عليه : أن تصوموا شهر رمضان " . وقد وافقه الأخفش أيضاً في هذا الوجه ؛ أي :

– كُتب عليكم أن تصوموا شهر رمضان ؛ أي : في شهر رمضان .

وفي النهاية يتضح أن التكرير هنا قد أشار به الفراء إلى البدل أيضاً ؛ تعليلاً لأحد آراء النصب ، وإن كَثُر الفصل والبُعد بين البدل والمبدل منه ، إلا أنه حمله على المعنى ؛ مما يبين أن اختيار اسم مصطلح التكرير له أهمية في علاقة المعنى القائمة والمتشابكة بين عناصر النص ؛ مما يستوجب إعادة قراءة النص ، لتحديد البدل والمبدل منه بدقة .

3-3-12 - ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [85] .

ذكر الفراء وجهين لإعراب المصدر المؤول " أنه على كل شيء شهيد ؛ منها " ، " إن شئت جعلت أن في موضع الخفض على التكرير ؛ أي : أولم يكف بربك بأنه على كل شيء شهيد " [86] .

يوضح الفراء جواز تقدير إعراب المصدر المؤول في محل جر بباء محذوفة كما قال .

3-3-13 - ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [87]

قال الفراء[88] : " فهذا على التكرير ؛ لأن (فعال) نكرة محضة " . في الحقيقة أعرب النحاة " فعال " خبراً خامساً ، لكن لا أجزم بهدف الفراء بدقة ، أفيقصد أن (فعال) بدل من الغفور ، أم يقصد تقدير إعادة العامل الإعرابي فقط .

3-3-14 - قال الفراء[89] : " والعرب تردّ الاسم إذا كان معرفة على " مَن " يريدون التكرير ، ولا يكون نعتاً ؛ لأن " مَن " قد تكون معرفة ونكرة ومجهولة ، ولا تكون نعتاً ، كما أن (الذي) قد يكون نعتاً للأسماء ، فتقول : مررت بأخيك الذي قام ، ولا تقول : مررتُ بأخيك مَن قام . فلما لم تكن نعتاً لغيرها من المعرفة لم تكن المعرفة نعتاً لها ، كقول الشاعر :

لسنا كمن جعلتْ إيادٍ دارَها تكريتَ تنظُر حبَّها أن يُحصدا

إنما أراد تكرير الكاف على "إياد" كأنه قال: لسنا كإيادٍ."

والشاهد في حديثه أن إياداً تعود على الاسم الموصول "مَن" وهي تكريرأي: بدل منها مجرور بالكسرة، وعليه فقد وضح التكريرهنا أهمية النظر في السياق، وتكريره لتحديد البدل.

3-3-15 - "زيداً ضربتُهُ".

ذكر الفراء[90]حول هذا المثال ما يأتي:

"قال بعض النحويين: زيداً ضربته، فنَصبُه بالفعل كما تنصبه إذا كان قبله كلام، ولا يجوز ذلك إلا أن تنوي التكرير، كأنه نوى أن يوقع الضرب على زيد قبل أن يقع على الهاء، فلما تأخر الفعل أدخل الهاء على التكرير، ومثله مما يوضحه قولك: بزيدٍ مررتُ به، ويدخل على من قال: زيداً ضربته، على كلمة أن يقول: زيداً مررتُ به، وليس ذلك بشيء؛ لأنه ليس قبله شيء، يكون طرفاً للفعل".

من اللافت للانتباه في شرح الفراء أنه يرفض "زيداً ضربته" بنصب زيد؛ أي مفعول به لفعل مقدر يسبق "زيد"، لكنه رأي بعض النحويين كما يظهر من حديثه، وهو رأي عند بعض النحاة اللاحقين أيضاً[91]، بينما يجد الفراء أن إعراب "زيد" بهذا التركيب لا يجوز إلا على التكرير، وحاول توضيح وجهة نظره بتقديم تحليل دلالي بأن المفترض أن يكون التركيب، "ضربته زيداً"، إلا أن المتحدث أراد أن يظهر الضرب على "زيد" قبل الضمير، لذلك تقدم "زيد" على الفعل، وعليه يكون العامل الإعرابي "ضرب" الذي أثر على الضمير هو نفسه الذي أثر على "زيد":

1 - "ضربته زيداً"، ضمير الغائب / هـ/ ← ضرب ← زيداً

في الحقيقة يتفق النحاة أن "زيداً" في جملة "ضربته زيداً" هو البدل، وأن هذا المثال تحت باب إبدال الظاهر من المضمر[92]، والفراء يوافقهم في ذلك وهو عنده على

التكرير، فيكون تقدير الجملة بعد إعادة العامل الإعرابي:

2 – ضربتُه ضربتُ زيداً .

وقد جاء البدل على هذه الصورة في القرآن، قال تعالى:

– ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ [93].

الاسم الموصول "الذين" بدل والمبدل منه هو الضمير واو الجماعة في الفعل أسروا، كما وضح سيبويه[94].

إلا أن الخلاف في المثال الذي ذكره الفراء آنفا هو أن البدل جاء قبل المبدل منه لذلك يقدم النحاة وجوهاً مختلفة من الإعراب في "زيداً ضربته"[95]، وأغلبهم "أن يُنصب بفعلٍ محذوف وجوباً يُفسره الفعل المذكور، وتقدير الفعل"[96]:

3 – ضربتُ زيداً ضربته .

وهو أحد موضوعات النحو العربي المعروف باسم الاشتغال. وأما أسباب رفض النحاة البدل في تركيب "زيداً ضربته" فهو عدم وجود أمثلة في اللغة العربية يُستشهد أو يُحتج بها على جواز إبدال المضمر من الظاهر، "ولا يُبدل مُضمر من ظاهر، نحو رأيت زيداً أباه؛ لأنه من وضع النحويين وليس بمسموع"[97]؛ من ثم لا يصح في "زيداً ضربته" أن يكون المبدل منه زيداً، والبدل هو الضمير عند أغلب النحويين.

لأجل ذلك نقرأ الجملتين التاليتين في موضوع الاشتغال في كتب النحو العربي على أنهما التركيب نفسه، ومن ثم يُعرب (زيداً) فيها على أنه منصوب بتقدير فعل قبله محذوف:

4– زيداً ضربته .

5– زيداً مررت به .

أما الفراء فله رأي مختلف عمّا قيل كما يُستشف من حديثه؛ وهذا لأن تركيب

الجملتين السابقتين عنده مختلف، فهو يجد أن (زيداً) في جملة رقم 4 على التكرير، "أي بدلاً"، بل لا يصح غير التكرير كما ذكر؛ لأن أصل جملة رقم 4 هو قولك: "ضربته زيداً" -كما جاء سابقاً في شرح الجملة رقم1، بينما لا يصح القول: "مررت به زيداً"، فزيد في هذه الجملة غير متعلق بالفعل اللازم ولا يوجد رابط بينهما، كذلك لا يصح أن يكون بدلاً وهو منصوب والمبدل منه الضمير في حالة الجر، ولهذا جاء تعليق الفراء آنفاً على هذه الجملة: "ويدخل على من قال: زيداً ضربته، على كلمة أن يقول: زيداً مررتُ به، وليس ذلك بشيء؛ لأنه ليس قبله شيء، يكون طرفاً للفعل".

ولذلك ما يوافق "زيداً ضربته" على التكرير هو أن تقول- بحسب رأي الفراء-:

6 - "مررت به زيدٍ".

ولكن لما تقدم "زيد" على الفعل، ظهر معه العامل الإعرابي المُسبب لحالة جر "زيد" وهو حرف الجر/ ب/ ؛ فزيدٌ هنا على التكرير؛ لأجل ذلك قال الفراء: "ومثله مما يوضحه قولك".

7 - "بزيدٍ مررتُ به".

أ- مصطلح التكرير بين البنيوية والسيميائية

يُعدّ هذا المصطلح من المصطلحات الدقيقة التي تحتاج إلى نظر في سياقه المستعمل، للكشف عن ماهيته والهدف منه؛ فقد ظهر من أمثلة "التكرير" أنه ليس مصطلحاً نحوياً صِرفاً، بل مصطلح يجمع بين النحو والإشارة السيميائية، ويستعمله الفراء في معرض شرح وتحليل بنيوي لتركيب الجملة، وهذا لمعرفة العامل الإعرابي أياً كانت فِئَتُه النحوية، ثم في نفس الوقت الإشارة إلى أهمية المعنى، من خلال إعادة صياغة الجملة التي قد تحتمل أكثر من وجه إعرابي، ومن ثم فإن هدف الفراء من "التكرير" هو الإشارة إلى البدل بكل وضوح، وهذا سبب تسميته بالتكرير؛ أي تكرير السياق بعد تكرير العامل الإعرابي. بجانب ذلك اتضحتْ بعد تفكيك هذا المصطلح وتركيبه ملامح سيميولوجيا تهدف إلى ربط العناصر اللغوية والوظيفة القصدية.

وفي المخطط الآتي ملخص لأمثلة التكرير :

الأمثلة	التحليل
1-3-3 5-3-3 8-3-3	هذه الأمثلة لا يوجد لها عند الفراء إلا إعراب واحد وهو التكرير .
3-3-3 11-3-3 14-3-3	يُشير التكرير في هذه الأمثلة بجانب وظيفته النحوية بتقدير العامل إلى أهمية السياق في تحديد البدل ومعناه؛ مما يتوجب إعادة صياغة الجملة أو النص .
2-3-3 4-3-3 6-3-3 7-3-3 9-3-3 12-3-3 13-3-3 15-3-3	يأتي التكريرُ في هذه الأمثلة وجهاً من عدة حالات إعرابية؛ مما يتطلب تقدير إعادة العامل الإعرابي، ثم السياق لاستيضاح الإعراب والمعنى والبدل .

ب - **الفرق بين التكرير والترجمة والتفسير** :

- يحتاج التكرير إلى تقدير إعادة العامل الإعرابي .
- ثم يحتاج إلى إعادة صياغة تركيب الجملة، ولا حاجة لذلك مع الترجمة والتفسير .
- أغلب أمثلة التكرير تحمل عدة حالات إعرابية، على عكس أمثلة الترجمة والتفسير .
- لا تحتاج الترجمة والتفسير إلى تقدير العامل الإعرابي؛ وذلك لوجود إشارات مختلفة في السياق والمعنى توضح البدل .

ج- التكرير لغير البدل

استعمل الفراء التكرير لأهداف أخرى غير الإشارة إلى البدل، إلا أنه في هذه الحالة قد أضاف أو أرفق مع التكرير مضافاً إليه حدد هدفه منه، خلال سياقات مختلفة لا يجمعها رابط ولا تُشير إلى البدل، وهذه الاستعمالات في كتابه بحسب الآتي:

1 - تكرير الفعل

جاء "تكرير الفعل" في كتابه مرتين فقط، وقصد منه إعادة تقدير العامل الإعرابي؛ أي: الفعل فقط، أما في المثال الأول 3-3-2، فقد أشار "تكرير الفعل" إلى البدل وذلك في الإعراب الثاني، ولكن في المثال الثاني 3-3-10 لم يُشر إلى البدل بل هو وجه جديد للإعراب، والقاعدة أن "التكرير" وحده يُشير إلى البدل، وأما التكرير مع مضاف إليه يتبعه فله هدف بحسب ما أُضيف إليه، والسؤال: لماذا استعمل "تكرير الفعل" في المثال 3-3-2 - وليس "التكرير" فقط؟

في الحقيقة لا توجد إجابة واضحة لكن ربما نتج هذا التشابه أو السهو إما من الفراء، وإما من أحد الكتاب، فقد كان الفراء يُملي كتابه على الناس، فضلاً عن أن العامل الإعرابي للتكرير في هذا المثال هو الفعل.

2 - تكرير القول

"قد قلت لك كلاماً حسناً أن أباك شريف أنك عاقل، فتحت "أن"؛ لأنها فسرت الكلام، والكلام منصوب. ولو أردت تكرير القول عليها كسرتها"[98].

هذا جزءٌ من حديث طويل للفراء، يوضح فيه، مواضع كسر همزة "إن" وفتحها، ولا سيما بعد القول.

3 - التكرير وإفهام المُكلّم

"وقوله ﴿وَهُم بِٱلْأَخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾[99] العرب لا تجمع بين اسمين قد كُنِيَ عنهما ليس بينهما شيء إلا أن ينووا التكرير وإفهام المُكلّم. فإذا أرادوا ذلك قالوا: أنت أنت فعلت،

وهو هو أخذها، ولا يجوز أن تجعل الآخرة توكيداً للأولى؛ لأن لفظها واحد "[100].

يشرح الفراء الفرق بين التوكيد المعنوي واللفظي.

4 – تكرير أول الكلام

"وقد يقول بعض القراء وأهل العلم: إن "إلا" بمنزلة "لكن"، وذاك منهم تفسير للمعنى، فأمّا أن تصلح "إلا" مكان "لكن" فلا. ألا ترى أنك تقول:

– ما قام عبد الله ولكن زيد

فتُظهر الواو وتحذفها. ولا تقول:

– ما قام عبدالله إلا زيد

إلا أن تنوي: ما قام إلا زيد لتكرير أول الكلام"[101].

كان حديث الفراء السابق جزءاً من شرحه للاستثناء المنقطع.

3-4- ردَّ . . . على

هذا المصطلح الأخير الذي استعمله الفراء، ولكن من الملاحظ أنه يظهر في أشكال مورفولوجية مختلفة مع ارتباطه بحرف جر محدد وبينهما على الأغلب فاصل، وأحياناً بتصريفاته الفعلية مثل "يرد . . . على"، أو" ترد . . . على"، وإما "مردود. . . على. . . " وهو اسم مفعول مع حرف الجر نفسه، ويؤدي هذا المصطلح وظيفته في سياقات معينة في النص لأغراض سيميائية، بجانب وظيفة نحوية.

وبعد جمْع أغلب أمثلة المصطلح، والنظر في سياقتها، فيمكن القول إن مراد الفراء منه تأسيس حالة خاصة ومميزة من العلاقة بين التابع والمتبوع، تقوم على تطابق البدل مع المبدل منه في الجنس أو الإشارة إلى الجنس نفسه في المقام الأول، وقد خصصه على وجه التحديد ليشمل كلاً من عطف النسق و البدل، إلا أن الفراء استعمله كثيراً في الدلالة على عطف النسق، وقليلاً على البدل، لهذا اتبع بعض النحاة الفراء في رؤيته؛ حيث عرّف أحدُهم عطف النسق بقوله: " رد آخر الكلام على أوله، حتى يصير إعراب الثاني

كإعراب الأول "[102].

أما عطف النسق فنكتفي له في النهاية بمثالين من أمثلة كثيرة في المعاني على ما ذكرنا، وأما البدل –موضوعنا هنا – فنقدم له بعضاً من الأمثلة في كتابه، مع تصورنا في كيفية استعمال الفراء لمصطلح "رد على" للدلالة على البدل، وهما على حالتين:

1 – إذا وُجدت حالة إعرابية واحدة أو متفق عليها في الآية القرآنية تشير إلى البدل، مع التطابق في الجنس أو الإشارة إليه.

2 – حينما توجد عدة آراء في إعراب الآية، مع التطابق في الجنس، فيستعمل الفراء كلاً من "رد على" و "التكرير" تأكيداً للبدل، وكي لا يذهب التقدير أولاً إلى حالة أخرى، وهذا السبب في وجود أمثلة تجمع المصطلحين.

وسنحاول تبيان ذلك من خلال هذه الأمثلة التالية بإذن الله.

3-4-1 - "صِبْغَةَ اللَّهِ"[103].

يشرح الفراء[104] سبب نصب كلمة "صبغة"؛ فهي "مردودة على ملّة" المنصوبة على المفعولية في آية سابقة، ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[105]، فيكون التقدير:

– بل نتبع مّلة الله نتبع صبغة الله. وإذا نظرنا في تفسير معاني الكلمات، فسنلحظ التشابه في الدلالة النهائية التي يُشير إليها البدل "صبغة" و المبدل منه "ملة":

"ملة إبراهيم"	تعني	دين إبراهيم
"صبغة الله"	تعني	دين الله

3-4-2 - ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[106].

يوضح الفراء[107] "إن جعلت "مَن" مردودة على خفض "الناس" فهو من هذا، و"استطاع" في موضع رفع". ومردودة تعني أن "من" بدل من "الناس"، وذكر الزجاج[108] أن "من" خفض على البدل من "الناس"، والمعنى: ولله على من استطاع من الناس حج البيت". وعليه؛ فإن مصطلح مردود هنا أشار إلى البدل. ومما يمكن ملاحظته

في السياق هو التطابق في الإشارة إلى الجنس نفسه بين البدل والمبدل منه.

3-4-3 - ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سَقَرُ ٢٧ لَا تُبۡقِي وَلَا تَذَرُ ٢٨ لَوَّاحَةٞ لِّلۡبَشَرِ﴾[109].

يذكر الفراء[110] : "مردود على سقر بنية التكرير، كما قال: ذو العرش المجيد فعال لما يريد، وكما قال في قراءة عبدالله: هذا بعلي شيخاً، ولو كان "لواحةً للبشر" كان صواباً. "؛ أي: بالنصب، إذاً، لواحة بدل من سقر، ومما يلحظ استعمال التكرير بجانب مردود. فأما السبب لاستعمال "مردود" فيعود إلى اتفاق البدل والمبدل منه في الإشارة إلى الجنس نفسه؛ أي: النار، فمعنى "سقر" جهنم أو النار، ومعنى "لواحة" عند المفسرين مغيِّرة الجلود إلى السّواد أي الحارقة لهم، وأما السبب في استعمال التكرير فهو لتوضيح أو تأكيد إعراب البدل من بين إعرابات أخرى جائزة، منها وجه النصب على الحال بحسب الفراء، فضلاً عن ذلك ذكر النحاس الرفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هي لواحة للبشر[111].

4-4-3 - ﴿كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾[112].

قال الفراء[115]: على التكرير، كما قال: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[114]، المعرفة ترد على النكرة بالتكرير، والنكرة على المعرفة، ومن نصب "ناصية" جعله فعلاً للمعرفة وهي جائزة في القراءة".

يتبين في شرح هاتين الآيتين جواز إبدال النكرة من المعرفة والعكس، فنجد أن "ناصية" نكرة بدل من "الناصية" المعرفة، و"صراط الله" معرفة بدل من "صراط مستقيم" النكرة المخصصة، ثم نلحظ أن البدل من جنس لفظ المبدل منه في كلتا الآيتين. بجانب ذلك أَرْدَفَ الفراء "ترد على" مع " التكرير"؛ وذلك لبيان البدل من بين عدة حالات إعراب جائزة؛ فقد جاء في قراءة "ناصيةً كاذبةً خاطئةً" النصب على الشتم، وفي قراءة أخرى بالرفع، أي: هي ناصيةٌ كاذبةٌ خاطئةٌ[115].

5-4-3 - جاء في مثال 3-3-7 من أمثلة التكرير ﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ﴾ أن للمصدر المؤول إعرابين، الأول الجر، وذلك "فأن ترده على الهاء التي في "به" على

التكرير على كلامين" ، وهنا استعمل الفراء "ترد على" ؛ لأن المصدر المؤول والضمير المتصل متطابقان في الإشارة إلى الجنس نفسه، ولوجود عدة حالات إعرابية جاء التكرير.

6-4-3 - ﴿ إِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ ذِكۡرَى ٱلدَّارِ ﴾[116] .

ذكر الفراء[117] : "فرد "ذكرى الدار" وهي معرفة على "خالصة" وهي نكرة. وهي كقراءة مسروق "بزينة الكواكب" ومثله قوله ﴿وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ ٥٥ جَهَنَّمَ يَصۡلَوۡنَهَا﴾ فرد "جهنم" وهي معرفة على "شر مآب" وهي نكرة، وكذلك قوله: ﴿وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ ٤٩ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةً﴾. يتضح من شرحه أن "رد على" يقصد به البدل؛ لأن كلاً من "ذكرى وجهنم و جنات" بدل مما قبلها، وهذا إعراب متفق عليه على الأغلب، وقد أعرب الزجاج كل ما سبق على البدل، أضف إلى ذلك التطابق في الإشارة إلى الجنس نفسه بينها.

- أمثلة "رد على" على عطف النسق

7-4-3 - ﴿ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ ﴾[118] .

قال الفراء[119] : "لك في الزرع وما بعده الرفع، ولو خفضت كان صواباً. فمن رفع جعله مردوداً على الجنات، ومن خفض جعله مردوداً على الأعناب" ، وكما يتضح من حديثه أنه "زرع" معطوف إما على جنات وإما على أعناب.

8-4-3 - ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَ ﴾[120] .

ذكر الفراء[121] في إعراب "الكفار" : "ومن نصبها ردها على الذين اتخذوا" ؛ أي: النصب على العطف على "لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً" ؛ أي: ولا تتخذوا الكفار أولياء. ويتضح كذلك الاتفاق في الجنس بين المعطوف والمعطوف عليه.

- مصطلح ردّ . . .على

يتبين من الأمثلة السابقة أن الفراء لم يقصد من مصطلح "رد على أو مردود على"

الإشارة بشكل عام إلى درس البدل فقط، لذا جاء استعماله في سياقات محددة، بعضها يحمل إشارات سيميائية للبدل، منها؛ حين يكون البدل من جنس لفظ المبدل منه أو يشيران إلى الجنس المحدد نفسه في النص، كما في جميع الأمثلة، وكذلك عند اختلاف التعريف والتنكير بين البدل والمبدل منه (3-4-4 و3-4-5 و3-4-6) ، كذلك حين لا يتموضع البدل مباشرة خلف المبدل منه، بل يقع بينهما فصلٌ، قد يكون جملة (3-4-3) ، أو كلمات(2-4-3)، أو أكثر من جملة (3-4-1)؛ مما حدا بالفراء أن يستعمل هذا الاسم، الذي قصد به عودة لاحق على سابق. ولهذا فإن مصطلح "رد. . على" يقع على الأغلب في دائرة نحو النص لا نحو الجملة، ويتوقف معناه على وظيفته في تنسيق النص. ومما يُلحظ أخيراً أنه لم يُكتب البقاءُ لهذا المصطلح وبهذا الاستعمال الدقيق في الدرس النحوي، وسقط من ذاكرة النظرية النحوية العربية.

الخاتمة

1 – تقسيم الفراء للبدل يختلف تماماً عن سيبويه وهذا ما يؤكد فكرة التفكير النحوي الفردي في الفترة المبكرة من تاريخ النحو العربي، فلم ينظر الفراء للبدل إلا من خلال وظيفة سياقية، واستعمل لهذه السياقات المتنوعة عدة مصطلحات؛ فتبلورت أسماؤها عنده من خلال وظيفتها في السياق، لكن وجدها بعضُ النحاة مكررة وبلا رابط دقيق بينها، وهذا ما أثبتت الدراسة عكسه، وبالمقابل جاء تقسيم سيبويه دقيقاً ومفهوماً أكثر في وصف البدل، فاعتمد النحاة على تقسيمه تماماً وأسقطوا ما دونه، ولذلك لا يمكن مقارنة أو مقابلة فئات الفراء السياقية للبدل على فئات سيبويه النحوية.

2 – لم تصل المصطلحات النحوية في زمن الفراء لحالة من الاستقرار والاتفاق بل كان الدأب مستمراً في البحث عن أفضل مصطلح للظاهرة النحوية.

3 – ذكر بعض النحاة أن الفراء يطلق على البدل مصطلح الترجمة والتبيين[122]، ولكن لم يظهر استعمال الفراء لمصطلح "التبيين" ، وعلى الأغلب كانوا يقصدون "التفسير" .

4 – وُصفت النظرية اللغوية العربية التراثية بأنها لم تكن تعنى إلا بالأشكال والقوالب النحوية دون المعنى؛ أي نحو الجملة في المقام الأول، وهذا غير صحيح إجمالاً وإطلاقاً بل كان هناك بعض الإشارات على الاهتمام بالجانب النصي وإن كان قليلاً، إلا أنه قد لا يصل إلى نظرية متكاملة، لكن تكشف الدراسة عن اهتمام الفراء بالسياق وباستعمال مصطلحات نصية نحوية سابقاً بذلك الجرجاني الذي كان يوصف بأنه صاحب أول اهتمام بالسياق والمعنى في منهجه في البحث اللغوي.

5 – يتبين أن مصطلحي الترجمة والتفسير يصح فيهما تطبيق قاعدة تكرار العامل، لكن لم يأخذ الفراء هذه القاعدة كمحور حسم في تعريفه لهذين المصطلحين.

6 – اهتم الفراء بالسياق اللغوي "Verbal Context" الذي ينظر إلى أن معنى الكلمة الدقيق يتحدد بعلاقاتها مع غيرها في سلسلة كلامية.

هذا ما تيسر بيانه ، والله من وراء القصد .

الهوامش والمراجع

(1) شاركتُ بملخص هذه الدراسة في نسختها الأولى في مؤتمر المستشرقين الألماني الدولي رقم 33 في الجمهورية الألمانية الذي أُقيم في Friedrich-Schiller-Universität Jena شهر سبتمر 2017.

(2) Merx, A. Reflections historiques sur l'origine de la grammaire arabe. Bulletin de l'Institut Egyptien: 1891, 13-26.

(3) Versteegh, Kees. Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking. Leiden: Brill, 1977. Versteegh, Kees. Borrowing and influence Greek grammar as a model. Ed. By Pierre Swiggers and Alphons Wouters, Le langage dans l'Antiquité, Leuven: Peeters, 1990, 197-212.

(4) Carter, Michael. The beginnings of Arabic grammar, the early Islamic Grammatical Tradition. Ed. By R. Baalbaki (tr. From Carter 1972, Les origines de la grammaire Arabe), England: 1972/2007, 1-26.

(5) Talmon, Rafael. The Philosophizing Farraʔ, An interpretation of an Obscure Saying Attributed to the grammarian θAʕlab. Studies in the History of Arabic Grammar II: herausgegeben von Kees Versteegh und Michael G. Carter, 265-279, Amsterdam: John Benjamins Publishing Company, 1990, P. 267.

(6) Versteegh, Kees. Arabic grammar and Qur'anic exegesis in early Islam. Leiden: Brill, 1993.

Versteegh, Kees. Zayd ibn Ali's commentary on the Quran. Ed Y. Suleiman, Arabic Grammar and Linguistics, London: Curzon, 1999, p.9-29.

(7) Owens, Jonathan. The foundations of Grammar. Amsterdam: Benjamins, 1988. Owens, Jonathan. Early Arabic grammatical theory: heterogeneity and standardization. Amsterdam: Benjamins, 1990, p.157.

(8) Weil, Gotthold. Die grammatischen Streitfragen der Basra und Kufa. Leiden: Brill, 1913.

(9) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الجزء الثالث، الطبعة العشرون، القاهرة، دار مصر للطباعة، 1980، ص 247.

(10) سيبويه، عثمان بن قنبر: **الكتاب**، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الجزآن الأول والثاني، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1988، ص 151، 158، 432، 433، 439 / 190، 192.

(11) المبرد، محمد بن يزيد: **المقتضب**، المحقق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1994، ص295.

(12) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: **الأصول في النحو**، المحقق: د. عبد الحسين الفتلي، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1996، ص 46.

(13) الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 151.

(14) 1 – بدل الإضراب: وهو الذي يصرف فيه النظر عن المبدل منه بعد أن يتبين شيء آخر، مثل:

– صليتُ في المسجد المغربَ العشاءَ.

قصد المتكلم في هذه الجملة أن يقول: صليتُ في المسجد المغربَ، ولكنه بعد أن قال ذلك ظهر له أنه لم يصل في المسجد المغرب ولكن العشاء، فصرف نظره عن المغرب، وأبدل منه كلمة العشاء.

2 – بدل الغلط: وهو الذي يقصد فيه المتكلم أمراً من الأمور، فيسبق لسانه إلى أمر آخر، ثم يتبين له غلطه، فيعدل عنه إلى الصواب، مثل:

– سلمتُ على أبيك أخيك.

3 – بدل النسيان: وهو الذي يقصد فيه المتكلم أمراً من الأمور، ثم يذكر غيره نتيجة سهو أو نسيان، ثم يتبين له وجه الصواب بعد ذلك، فيذكره، كالمثال السابق.

والفرق بين بدل الغلط وبدل النسيان أن الغلط يكون منشؤه اللسان، وأما النسيان فمنشؤه ذاكرة الإنسان.

(15) سورة الشورى 42، الآية 52.

(16) سورة العلق 96، الآية 15.

(17) ذكر النحاة فيما بعد توضيحاً أنه يجب في بدل النكرة من المعرفة أن يكون البدل متبوعاً بصفة، على سبيل المثال: حسن، عباس: **النحو الوافي**، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، القاهرة، دار المعارف، 1974، ص675.

(18) إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج3، ص 13 / 14.

(19) انظر ترجمة الفراء في كل من:

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، الأردن: مكتبة المنار، 1985، ص 81.

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد: **الفهرست**، تحقيق: رضا تجدد، الطبعة الأولى، طهران: 1971، ص 73.

طاش كبري زاده، أحمد بن مصلح الدين مصطفى: **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1985، ص 166.

البغدادي، إسماعيل باشا: **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، الجزء الثاني، إستانبول: طبع بعناية وكالة المعارف الجلية، 1951، ص 514.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف، ص 131.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الفكر، 1979، ص 333.

(20) The Philosophizing Farra?. P. 267.

(21) Ibid. P. 268.

(22) ضيف، شوقي: **المدارس النحوية**: الطبعة السابعة، القاهرة، دار المعارف، 1986، ص –201 202.
كذلك كتب الأستاذ محمد محيي الدين عبدالحميد في تحقيقه على أوضح المسالك، "فأما الكوفيون فيسمونه الترجمة والتبيين حكى ذلك الأخفش، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه التكرير". جمال الدين الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين: بيروت، المكتبة العصرية، سنة الطباعة غير موجود، ج3، ص 399.

(23) الصافات 37، الآية 6.

(24) الفراء، يحيى بن أحمد (أبو زكريا): معاني القرآن، تحقيق: محمد النجار ويوسف نجاتي، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، القاهرة: عالم الكتب، 1983، ص 159.

(25) معاني القرآن، ج 1، ص 168.

(26) معاني القرآن، ج 1، ص 168.

(27) ميّة اسم فتاة، وموحشاً أي مقفراً أو بلا أنيس، والطلل هو بقايا الديار من بيت الحبيبة.

(28) طه 20، الآية 31.

(29) معاني القرآن، ج 2، ص 178.

(30) الحج 22، الآية 72.

(31) معاني القرآن، ج2، ص 77 / 230.

(32) الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، تحقيق د. هدى محمود قراعة، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1990، ص 435. الزجاج، إبراهيم بن السري: **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، بيروت، عالم الكتب، 1988، ص 438.

(33) الفرقان 25، الآية 68.

(34) على سبيل المثال، النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل: **إعراب القرآن**، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، المجلد الثالث، الطبعة الثانية، القاهرة: عالم الكتب ومكتبة النهضة المصرية، 1985، ص 168.

(35) معاني القرآن، ج 2، ص 273.

(36) الأنعام 6، الآية 100.

(37) على سبيل المثال: معاني القرآن وإعرابه، ج 2، ص 277، وإعراب القرآن، ج 2، 87.

(38) معاني القرآن، ج1، ص 348.

(39) الطبري، محمد بن جرير أبو جعفر: **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** المعروف بـ "تفسير الطبري"، تحقيق: محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، المجلد الثاني عشر، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف، 1951، ص 7.

(40) النجم 53، الآية 45.

(41) معاني القرآن، ج2، ص 58.

(42) الأعراف 7، الآية 141.

(43) معاني القرآن، ج2، ص 69.

(44) معاني القرآن، ج2، ص 69.

(45) إبراهيم 14، الآية 29.

(46) معاني القرآن، ج2، ص 77.

(47) وقد اقترح Paul Grice أن يتجسد مفهوم "التعاون في الحديث" في أربعة مبادئ أو أنماط، وهي:

- الكم (كم المعلومات).
- النوع (الصدق).
- العلاقة (المواءمة).
- الطريقة (الكيف).

(48) Rolf, Eckard. Sagen und Meinen. Paul Grices Theorie der Konversations-Implikaturen, westdeutscher Verlag: Opladen, 1994, P. 22.

(49) معاني القرآن، ج 1، ص 7.

(50) حول الفرق بين مصطلحي "مؤقت" و "غير مؤقت" والهدف من استعمال الفراء لهما انظر: الجسار، طلال عبداللطيف: **نَماذج من سيميائية النص عند الفَراء**، العدد 144، السنة 36، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 2018.

(51) آل عمران 3، الآية 15.

(52) معاني القرآن ج 1، ص 196.

(53) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 1، ص 384.

(54) آل عمران 3، الآية 34.

(55) معاني القرآن ج 1، ص 207.

(56) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 1، ص 399، و إعراب القرآن، النحاس، ج1، 369.

(57) يوسف 12، الآية 82.

(58) البقرة 2، الآية 217.

(59) كتاب سيبويه، ج 1، ص 151.

(60) إعراب القرآن، النحاس، ج1، 307.

(61) معاني القرآن، ج2، ص 140.

(62) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 1، ص 289.

(63) يُنسب هذا البيت الشعري إلى عدي بن زيد، ويخاطب فيه زوجته التي تلومه على إتلاف ماله، بأن تتركه فهو لن يطيع أمرها؛ لأن عقله يأمره بإتلاف المال لاكتساب الحمد، ويحذرها من القلق؛ لأنها لم تعهده من قبل أحمق.

(64) كتاب سيبويه، ج 1، ص 156.

(65) معاني القرآن ج 2، ص 73 و 424.

(66) يونس 10، الآية 62/ 63.

(67) معاني القرآن ج 1، ص 470

(68) إعراب القرآن، النحاس، ج2، 260.

(69) البقرة 2، الآية 90.

(70) معاني القرآن ج1، ص 56.

(71) الزخرف 43، الآية 33.

(72) إعراب القرآن، النحاس، ج4، 107.

(73) معاني القرآن، ج 3، ص 31.

(74) الأنبياء 21، الآية 92.

(75) المعارج 70، الآية 16.

(76) معاني القرآن ج2، ص 210 – 211 .
(77) البقرة 2، الآية 236 .
(78) معانى القرآن، ج1، ص 153 .
(79) البقرة 2، الآية 185 .
(80) معاني القرآن، ج1، ص 112 .
(81) إعراب القرآن، النحاس، ج1، ص 287 .
(82) معاني القرآن، الأخفش الأوسط، ص 171 .
(83) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 1، ص 253–254 .
(84) معاني القرآن، ج1، ص 113 .
(85) فصلت 41، الآية 53 .
(86) معاني القرآن، ج3، 21 .
(87) البروج 85، الآية 14/ 15/ 16 .
(88) معاني القرآن، ج3، ص 5 .
(89) المرجع السابق ج1، ص 427–428 .
(90) المرجع السابق، ج2، ص 255 .
(91) ابن هشام، جمال الدين الأنصاري: قطر الندى وبل الصدى. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد: الطبعة الثالثة، بيروت، المكتبة العصرية، 1998، ص 215–216 .
(92) ذكر ابن عقيل مثالاً مشابهاً لذلك: " زُرْهُ خالداً" . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 3، ص 252 .
(93) الأنبياء 21، الآية 3 .
(94) كتاب سيبويه، ج2، ص 41 .
(95) قطر الندى وبل الصدى، ص 216–217 .
(96) قطر الندى وبل الصدي .
(97) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص 405 .
(98) معاني القرآن، ج1، ص 472 .
(99) هود 11، الآية 19 .
(100) معاني القرآن، ج2، ص 45 .
(101) معاني القرآن، ج3، ص 259 .
(102) الحيدرة اليمني، علي بن سليمان: كشف المشكل في النحو، تحقيق: د. هادي عطية مطر، الطبعة الأولى، بغداد، مطبعة الإرشاد 1984، ص 624 .
(103) البقرة 2، الآية 138 .
(104) معاني القرآن، ج1، ص 82 .

(105) البقرة 2، الآية 135

(106) آل عمران 3، الآية 97.

(107) معاني القرآن ج1، ص 179.

(108) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 1، ص 447 .

(109) المدثر 74، الآية 29.

(110) معاني القرآن، ج3، ص 203.

(111) إعراب القرآن، النحاس، ج 5، ص 69.

(112) العلق 96، الآية 16.

(113) معاني القرآن، ج 3، ص 279.

(114) الشورى 42، الآية 53.

(115) انظر الهامش رقم 6 حول هذه القراءات في الصفحة نفسها من معاني القرآن، ج 3، ص 279.

(116) ص 38، الآية 46.

(117) معاني القرآن ج2، ص 407.

(118) الرعد 13، الآية 4.

(119) معاني القرآن ج2، ص 58.

(120) المائدة 5، الآية 57

(121) معاني القرآن ج 1، ص 313.

(122) انظر الهامش رقم 23.

المراجع بالحروف اللاتينية

References in Roman Script

(1) Ibn Al-Sarraj, abu Baker Muħammad bin Sahl: Alaṣūl fī al-Naḥwa, Reviser: ʿabdulḥusain al-Fatlī, vol., II, Muassat Al-Risāla, Beirut

(2) Al-Mubarad, Muħammad bin Yazīd: al-Muqtaḍib: Reviser: Muħammad ʿabdul ḡāliq ʿuḍayma, vol., IV, Kairo.

(3) Sibawaih, ʿUʇmān ibn Qanbar: Al-Kitaab, Reviser: ʿAbdul al-Salaam Muħammad Hārūn, vol., III, Maktabat al-ḡānjī, Kairo. 1988

(4) Bin ʿāqīl, Bahāa al-Dīn ʿabdulla: Šarḥ ibin ʿaqīl ʿala al-fiyat ibin Malik, Reviser: Muħammad Muħyiddin Abdul Hameed, vol., III, Dār Misr, Kairo. 1980

(5) Az-Zajjaj, ʔIbraahim Ibn Muħammad Ibn as-Sary: Maʕaaniy al-Quran und ʔIʕraabuhu, überarbeitet von Abd al-Jaliyl ʕAbduh Šalabi, ʕAalam al-Kutub, Beirut.

(6) An-Naħħaas, Aħmed Ibn Muħammad Ibn ʔIsmaaʕiyl: ʔIʕraab al-Koran, überarbeitet von Zuheir aazi Zahid, ʕAlam al-Kutub und Maktabat al-Nahḍa al-Maṣriya, Beirut.

(7) Al-Farraaʔ, Yaħyaa Ibn Ziyaad: Maʕaaniy al-Quran, Reviser: ʕAli al-Najjaar und Aħmed Yusuf Najaati, vol., III, ʕAalam al-Kutub, Kairo.

(8) Ḍayf, Šawqī: Al-Madāris Al-Naḥwaya: vol., VII, Kairo, Dār Al-Maʿārif, 1986

(9) Ibn an-Nadiym, Muħammad Ibn ʔIsħaq: al-Fihrist, Dār Al-Maʿārif, Kairo.